



مجلة أبحاث ودراسات التنمية المستدامة في العلوم الإنسانية
Journal of Sustainable Development Research and Studies in
the Humanities (JSDRHS),
Vol. 1, No. 2
المركز الليبي لأبحاث التنمية المستدامة
Libyan Center for Sustainable Development Research
<https://jsdrh.ly/index.php/jsdrh/about/contact>

المجلد 1، العدد 2 (2026)،
ص 179 – 209
تاريخ المقال:
تاريخ الاستلام: 20 سبتمبر 2026
تاريخ القبول: 28 سبتمبر 2026
تاريخ النشر: 05 أكتوبر 2026

التاريخ والتنمية المستدامة في السودان

توظيف الخبرة التاريخية والتراث الحضاري في بناء المستقبل

د. أحمد محمد أحمد مركز

جامعة البحر الأحمر – جمهورية السودان

abohk55555@gmail.com

أ. د. عوض عبد الجليل أبوبكر محمد

جامعة روافد للعلوم – المملكة العربية السعودية

bokhtt@rsu.edu.sd

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى بيان إمكان توظيف الخبرة التاريخية والتراث الحضاري في دعم مسارات التنمية المستدامة في السودان، انطلاقاً من فرضية مفادها أن ضعف الصلة بين التخطيط التنموي والمعرفة التاريخية أدى إلى تبني سياسات لا تراعي تنوع البيئات والأقاليم السودانية، ولا تستفيد بصورة منهجية من الخبرات المحلية المتراكمة في إدارة المياه والأرض والإنتاج وال عمران والتكافل الاجتماعي. واعتمد البحث المنهج التاريخي التحليلي والمنهج المقارن ومدخل دراسة الحالة، إلى جانب تحليل الوثائق والتقارير المتعلقة بالتنمية والتراث. وتوصل البحث إلى أن التراث لا يتحول إلى مورد تنموي بمجرد حفظ آثاره أو الاحتفاء الرمزي به، وإنما من خلال تحليل عناصره نقدياً، واختبار قابليتها للتكيف، وإدماجها في السياسات المعاصرة ضمن ضوابط تكفل العدالة والمشاركة والاستدامة البيئية. واقترح البحث (مصفوفة التاريخ من أجل التنمية)، بوصفها إطاراً تطبيقياً يربط بين المورد التاريخي والمشكلة التنموية الراهنة والمبدأ القابل للنقل وآلية التكيف ومؤشرات القياس.

الكلمات المفتاحية: التاريخ التطبيقي، التنمية المستدامة، التراث الحضاري، السودان، المعارف التقليدية، الاقتصاد الثقافي، التخطيط التنموي.

Abstract:

This study examines how historical experience and cultural heritage can contribute to sustainable development in Sudan. It is based on the premise that the weak integration of historical knowledge into development planning has encouraged policies that do not adequately reflect Sudan's regional and environmental diversity or systematically draw on accumulated local experience in water and land management, production, settlement, and social cooperation. The study employs historical and analytical methods, a comparative approach, case-study analysis, and a review of relevant heritage and development documents. The findings indicate that heritage does not become a development resource merely through the preservation of monuments or symbolic celebrations. Its components must be critically examined, tested for adaptability, and incorporated into contemporary policies under safeguards that ensure equity, participation, and environmental sustainability. The study proposes a "History for Development Matrix" as an applied framework linking a historical resource to a current development problem, a transferable principle, an adaptation mechanism, and measurable indicators.

Keywords: Applied History, Sustainable Development, Cultural Heritage, Sudan, Traditional Knowledge, Cultural Economy, Development Planning.

المقدمة:

ظل التاريخ في جانب كبير من الممارسة الأكاديمية السودانية مجالاً لفهم الماضي وتفسير تحولاته، بينما انشغل التخطيط التنموي بالمؤشرات الاقتصادية والتقنية الراهنة. وأدى هذا الفصل المؤسسي والمعرفي إلى إهدار مصدر مهم من مصادر صناعة القرار؛ فالمجتمعات السودانية راكمت، عبر أزمنة طويلة وبيئات شديدة التنوع، خبرات في حصاد المياه، وتنظيم الانتفاع بالأرض، وإدارة الحركة الموسمية، وبناء المدن، والتجارة بعيدة المدى، والتكافل الأهلي، وتسوية النزاعات. ولا يعني استدعاء هذه الخبرات أن الماضي يقدم حلولاً جاهزة، بل يعني أنه يوفر سجلاً طويلاً للتجربة، يمكن تحليل نجاحاته وإخفاقاته وحدود انتقاله إلى الحاضر.

تكتسب هذه المسألة أهمية إضافية في السودان بسبب اتساع الفوارق البيئية والاجتماعية بين وادي النيل، والسهول الطينية، والبحر الأحمر، ودارفور وكردفان، والمناطق شبه الصحراوية. فالسياسة التي تتجاهل هذا التنوع قد تكون صحيحة تقنياً في موقع، وغير قابلة للحياة في موقع آخر. كما أن النزاعات والحروب والنزوح أضعفت المؤسسات، وهددت الذاكرة المحفوظة في الوثائق والمتاحف والمواقع وفي خبرة كبار السن، والحرفيين، والرعاة، والمزارعين. ومن ثم يصبح حفظ الذاكرة واستعادتها جزءاً من إعادة بناء القدرة العامة، لا نشاطاً ثقافياً هامشياً.

اعتمدت أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، تصوراً يربط التنمية بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأدرج الهدف 11.4 بشأن حماية التراث الثقافي والطبيعي ضمن بناء المدن والمستوطنات المستدامة (الأمم المتحدة، 2015). كما طورت اليونسكو إطار مؤشرات الثقافة 2030 لقياس مساهمة الثقافة في الرفاه والاقتصاد والمعرفة والمشاركة (UNESCO, 2019). غير أن حضور التاريخ في وثائق التنمية غالباً ما يظل محصوراً في حماية المواقع أو السياحة. بناء على ما سبق يسعى هذا البحث إلى توسيع المجال والكشف عن جوانب تتعلق بالتنمية المستدامة في السودان وتاريخها، مع التركيز على دور الخبرة التاريخية باعتبارها مصدراً للسياسات في إدارة الموارد والحوكمة المحلية وبناء السلام، إلى جانب قيمتها الثقافية والاقتصادية. في الوقت الذي يبين الاستعراض الوطني الطوعي للسودان استمرار تحديات تتعلق بالفقر والخدمات والتمويل والبيانات والقدرات المؤسسية، بما يؤكد الحاجة إلى توسيع قاعدة الموارد والمعارف المستخدمة في التخطيط التنموي (United Nations High-Level Political Forum, 2022).

مشكلة البحث وأسئلته:

تتمثل مشكلة البحث في وجود فجوة بين وفرة الخبرة التاريخية والتنوع الحضاري في السودان، وبين محدودية توظيفها المنهجي في التخطيط التنموي. ويظهر ذلك في ضعف الاستفادة من المعارف المحلية، والتعامل القطاعي

مع التراث، وتكرار مشروعات لا تملك ذاكرة مؤسسية كافية، وغياب أدوات تقيس ما إذا كان الحل المستمد من التاريخ صالحاً للحاضر وعادلاً بين فئات المجتمع.

ينطلق البحث من السؤال الرئيس الآتي: كيف يمكن تحويل الخبرة التاريخية والتراث الحضاري في السودان إلى موارد قابلة للتوظيف في بناء تنمية مستدامة؟ ويتفرع منه عدد من الأسئلة التالية:

1. ما الأساس النظري للعلاقة بين التاريخ والتنمية؟
 2. ما الخبرات السودانية التي تحمل قيمة تطبيقية في إدارة الموارد والعمران والمؤسسات؟
 3. ما الضوابط التي تمنع الانتقائية والحنين غير النقدي؟
 4. ما الإطار المؤسسي والقياسي اللازم لنقل المعرفة التاريخية إلى السياسات العامة؟
- أهداف البحث وأهميته:**

يهدف البحث إلى بيان القيمة التطبيقية للمعرفة التاريخية في التخطيط، وتحليل نماذج سودانية من الخبرات المتراكمة، وبناء إطار يربط التراث بالمشكلة التنموية والمؤشر القابل للقياس، واقتراح سياسات تحمي التراث وتولد منه منافع اجتماعية واقتصادية عادلة.

تتبع الأهمية العلمية من الجمع بين حقلين كثيراً ما درسا منفصلين: التاريخ والتنمية المستدامة. أمّا الأهمية العملية فتتمثل في تقديم أداة يمكن أن تستخدمها مؤسسات الدولة والجامعات والمراكز البحثية والإدارات المحلية عند تصميم المشروعات. ويخدم هذا المدخل كذلك إعادة الإعمار؛ لأن القرارات المتعلقة بالمدن والأراضي والمتاحف وسبل العيش لا تقتصر آثارها على البنية المادية، بل تعيد تشكيل الذاكرة والهوية والعلاقات الاجتماعية.

فرضيات البحث:

يفترض الباحثان أن دمج المعرفة التاريخية في التخطيط يرفع ملائمة السياسات للبيئات المحلية ويقلل كلفة تكرار الأخطاء. ويفترض كذلك أن فاعلية التراث في التنمية تتوقف على تكييفه، لا نسخه، وعلى مشاركة حامله في القرار والعائد. أما الفرضية الثالثة فهي أن حماية التراث والتنمية ليستا هدفين متعارضين بالضرورة، إذا خضعت المشروعات لتقييم الأثر الثقافي والاجتماعي والبيئي منذ مرحلة التصميم.

منهج البحث:

استخدم البحث المنهج التاريخي في نقد الخبرات ووضعها في سياقاتها الزمنية، والمنهج التحليلي في تفكيك العلاقة بين المورد التاريخي والنتيجة التنموية، والمنهج المقارن في تمييز ما يمكن نقله من عناصر الخبرة عما ارتبط بظروف زالت، ومدخل دراسة الحالة في مجالات الماء والرعي والعمران والمؤسسات الأهلية. واعتمد على

مصادر تاريخية ودراسات سودانية وتقارير دولية ووثائق رسمية. ولا يقدم البحث مسحاً كمياً شاملاً لكل أقاليم السودان، بل يبني نموذجاً تحليلياً يحتاج إلى اختباره ميدانياً في دراسات لاحقة.

"أخضعت المادة التاريخية للنقد الخارجي للتحقق من مصدرها وزمنها ونسبتها، وللنقد الداخلي لتحليل مضمونها ووجهة نظر منتجها وحدود تمثيلها للواقع. كما قورنت الروايات المكتوبة بالمعرفة الشفوية والمكانية حيث أمكن، مع مراعاة أن الوثائق الرسمية قد تعكس رؤية السلطة، وأن الذاكرة الشفوية قد تتأثر بالانتقاء وإعادة بناء الماضي في ضوء الحاضر".

حدود البحث:

1. الحدود المكانية: تتناول الدراسة نماذج مختارة من أقاليم السودان، تشمل وادي النيل والجزيرة والبحر الأحمر وكردفان ودارفور، من دون الادعاء بتغطية جميع الخبرات المحلية.
2. الحدود الزمانية: تستفيد من خبرات تمتد من الممالك السودانية التاريخية إلى العهدين التركي والمهدوي، والحكم الثنائي، ومرحلة ما بعد الاستقلال، بحسب طبيعة كل حالة.
3. الحدود الموضوعية: تقتصر على الخبرات المرتبطة بإدارة المياه والأرض والرعي وال عمران والاقتصاد الثقافي والمؤسسات الأهلية.

الدراسات والكتابات السابقة:

1- دراسة غيتسكل (Gaitskell, 1959):

حملت الدراسة عنوان: (*Gezira: A Story of Development in the Sudan*)، واستهدفت تتبع نشأة مشروع الجزيرة وتطور نظامه الإداري والإنتاجي، وبيان العلاقة بين الري وزراعة القطن والإدارة والمزارعين في ظل الحكم الثنائي وما بعده. اعتمدت الدراسة منهجاً تاريخياً وصفيّاً ذا طابع مؤسسي، مستفيدة من الوثائق الإدارية والسجلات والخبرة المرتبطة بإدارة المشروع.

وأظهرت أن مشروع الجزيرة لم يكن مجرد بنية للري أو مشروع زراعي، وإنما هو نظام مؤسسي متكامل يقوم على توزيع المسؤوليات بين الحكومة والإدارة والمزارعين، وتنظيم الماء، والإنتاج، والتسويق، والعوائد. كما بينت أن استمرار المشروع ارتبط بفاعلية المؤسسة المنظمة له، وليس بالمنشآت المائية وحدها.

تستفيد الدراسة الحالية من هذا البحث في تحليل العلاقة بين التقنية والمؤسسة، لكنها تختلف عنه في أنها لا تقتصر على مشروع زراعي محدد، بل تقارن بين خبرات تاريخية متعددة، وتسعى إلى استخراج مبادئ قابلة للتكيف في سياسات التنمية المعاصرة.

2- دراسة أوفاهي وسبولدينغ (O’Fahey & Spaulding, 1974):

جاءت الدراسة بعنوان: (Kingdoms of the Sudan)، واستهدفت تتبع نشأة الممالك والسلطنات السودانية وتطورها، وتحليل بنيتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وعلاقاتها الإقليمية. واعتمد المؤلفان المنهج التاريخي التحليلي والمقارن، مستفيدين من المصادر المكتوبة والروايات المحلية ووثائق الرحالة والمصادر المتعلقة بالممالك الإسلامية في السودان. وأظهرت الدراسة أن تكوين الممالك السودانية ارتبط بتفاعل عوامل متعددة، من بينها طرق التجارة، وانتشار الإسلام، والتحالفات المحلية، وشبكات السلطة والجباية، والعلاقة بين المراكز السياسية والأقاليم المحيطة بها. كما بينت أن المراكز الحضرية لم تكن وحدات منعزلة، بل ارتبطت بشبكات من الأسواق، والطرق، والجماعات الريفية، والرعية.

تستفيد الدراسة الحالية من هذا العمل في تفسير الوظائف التاريخية للمدن والطرق والأسواق والمؤسسات السياسية، لكنها تختلف عنه في أنها لا تقتصر على إعادة بناء تاريخ الممالك، بل تسعى إلى تحديد العناصر القابلة للإفادة في التخطيط الإقليمي والاقتصاد الثقافي وإدارة التراث.

3- دراسة آدامز (Adams, 1977):

جاءت دراسة وليام آدامز بعنوان: (Nubia: Corridor to Africa)، واستهدفت تقديم تاريخ طويل المدى للنوبة، وبيان دور موقعها في التفاعل بين وادي النيل وداخل أفريقيا. واعتمدت الدراسة منهجاً تاريخياً أثرياً جمع بين الأدلة الأثرية والمصادر التاريخية والدراسات الأنثروبولوجية وتحليل أنماط الاستيطان، والتجارة، والتحويلات السياسية، والدينية. وخلصت إلى أن النوبة لم تكن منطقة هامشية أو مجرد معبر جغرافي، بل كانت مجالاً حضارياً فاعلاً أسهم في التجارة وانتقال الأفكار، والتقنيات، والتأثيرات السياسية، والثقافية. كما أبرزت أثر الموقع والبيئة وشبكات الاتصال في تكوين المجتمعات النوبية واستمرارها وتحولها.

تتقاطع هذه الدراسة مع البحث الحالي في إبراز العلاقة بين المكان والتاريخ والقدرة الحضارية، لكنها ركزت على تفسير التطور التاريخي للنوبة، بينما تسعى الدراسة الحالية إلى تحويل بعض دلالات هذا التطور إلى مبادئ تفيد التخطيط والاقتصاد الثقافي والتنمية المحلية.

4- دراسة بارنت (Barnett, 1977):

حملت الدراسة عنوان: (The Gezira Scheme: An Illusion of Development)، واستهدفت تقديم قراءة نقدية لمشروع الجزيرة، وتحليل العلاقة بين بنيته الإنتاجية ومصالح الدولة، والسوق، والإدارة، والمزارعين. واعتمدت الدراسة مدخل الاقتصاد السياسي والتحليل التاريخي المؤسسي، من خلال دراسة نشأة المشروع وعلاقات الإنتاج

وآليات الإدارة، وتوزيع السلطة، والمخاطر، والعوائد. وأظهرت أن ضخامة المشروع والتوسع في الإنتاج لا يعنيان بالضرورة تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة، وأن اختلال علاقات القوة والحوافز والإدارة يمكن أن يحد من استفادة المزارعين والمجتمع المحلي. كما أبرزت أن الحكم على نجاح المشروع لا ينبغي أن يقوم على الإنتاج وحده، بل على توزيع المنافع والاستدامة المؤسسية والاجتماعية.

تتفق الدراسة الحالية مع بارنت في أن التقنية لا تعمل بمعزل عن المؤسسة وعلاقات القوة، لكنها تتجاوز نقد مشروع الجزيرة إلى بناء أداة عامة لاختبار الخبرات التاريخية في مجالات الماء والرعي والعمران والتراث والمؤسسات الأهلية.

5- دراسة ضرار (1981م):

جاء كتاب محمد صالح ضرار بعنوان: (تاريخ سواكن والبحر الأحمر)، واستهدف توثيق تاريخ مدينة سواكن وصلاتها السياسية والتجارية والاجتماعية بمنطقة البحر الأحمر وداخل السودان. واعتمد منهجاً تاريخياً وصفيًا، مستفيداً من الروايات التاريخية والوثائق المتاحة والمعلومات المتعلقة بالأسر، والتجارة، والإدارة، والملاحة. وبيّن أن سواكن أدت دوراً مهماً بوصفها ميناءً ومركزاً للحج والتجارة والتواصل بين السودان والحجاز وشرق أفريقيا ومناطق أخرى مطلة على البحر الأحمر. كما أبرزت الدراسة مكانة المدينة العمرانية والحضرية، وأثر انتقال النشاط إلى بورتسودان في تراجع وظائفها الاقتصادية.

تستفيد الدراسة الحالية من هذا الكتاب في تحليل سواكن بوصفها نموذجاً للمدينة التاريخية التي يمكن أن يتحول تراثها العمراني والتجاري إلى مورد للاقتصاد الثقافي والتنمية المحلية. وتختلف عنه في انتقالها من التوثيق التاريخي للمدينة إلى بحث شروط صونها وإدارة مواقعها وتوزيع المنافع المتولدة منها.

6- دراسة نيوستادت وماي (Neustadt & May, 1986):

حملت الدراسة عنوان: (Thinking in Time: The Uses of History for Decision-Makers)، واستهدفت بيان كيفية استفادة صناع القرار من التاريخ من دون الوقوع في التشبيه السطحي بين الحاضر والماضي. واعتمدت الدراسة منهج دراسة الحالات والمقارنة التاريخية، من خلال تحليل قرارات سياسية وإدارية، وتحديد كيفية استخدام صناع القرار للسوابق والقياسات التاريخية. وأظهرت أن الاستفادة الصحيحة من التاريخ لا تقوم على البحث عن حادثة سابقة تشبه المشكلة الراهنة ظاهرياً، بل على تحليل أوجه الشبه والاختلاف، والمسارات التي أنتجت الوضع القائم، والافتراضات التي تحكم القرار. كما قدمت أساليب تساعد على توسيع البدائل وكشف التشبيهات التاريخية المضللة.

تمثل هذه الدراسة أساساً نظرياً لمفهوم التاريخ التطبيقي في البحث الحالي، غير أن الدراسة الحالية تنقله إلى السياق السوداني، وتستخدمه في تحليل الموارد والتراث والمؤسسات المحلية وربطه بمؤشرات التنمية المستدامة.

7- دراسة أبي سليم (1992م):

تناول محمد إبراهيم أبو سليم في كتابه: (بحوث في تاريخ السودان: الأراضي، العلماء، الخلافة، بربر، علي الميرغني)، عدداً من القضايا المرتبطة بتاريخ الأرض والمؤسسات والشخصيات والمراكز السودانية. واستهدف الكشف عن تطور بعض النظم السياسية والاجتماعية والقانونية في السودان من خلال دراسة الوثائق والسجلات التاريخية. واعتمد أبو سليم المنهج التاريخي الوثائقي، مع نقد الوثائق وتحليل المصطلحات، والسياقات القانونية، والإدارية، والاجتماعية. وأظهرت بحوثه أن قضايا الأرض والسلطة والانتفاع لا يمكن تفسيرها خارج تراكمها التاريخي وتداخل القانون الرسمي مع الأعراف والممارسات المحلية.

تفيد هذه الدراسة البحث الحالي في تحليل حقوق الأرض والانتفاع ومسارات الرعي وعلاقة الدولة بالمجتمعات المحلية. إلا أن عمل أبي سليم اتجه إلى التفسير والتوثيق التاريخيين، بينما تسعى الدراسة الحالية إلى اختبار إمكان تحويل المعرفة التاريخية بقضايا الأرض إلى قواعد تساعد في التخطيط المعاصر وتسوية تعارضات الاستخدام.

8- دراسة سبولدينغ (Spaulding, 1985):

حملت الدراسة عنوان: (The Heroic Age in Sinnar)، واستهدفت تحليل التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها سلطنة سنار، مع الاهتمام بعلاقات السلطة والملكية والتجارة والتكوين الاجتماعي. واعتمدت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي، واستفادت من الوثائق والمخطوطات والمصادر المحلية والروايات التاريخية، مع تحليل البنية الاجتماعية والاقتصادية للسلطنة وتغيرها عبر الزمن.

وتوصلت إلى أن سلطنة سنار لم تكن بناءً سياسياً ثابتاً، بل شهدت تحولات في توزيع السلطة والثروة والعلاقات بين المركز والأقاليم والجماعات المحلية. كما أوضحت أهمية التجارة وشبكات النفوذ والملكية في تشكيل المجتمع والدولة في السودان الأوسط.

تفيد هذه الدراسة البحث الحالي في إظهار أن المؤسسات والممارسات التاريخية تتغير وظائفها بمرور الزمن، وأن الإفادة منها لا تكون باستعادة شكلها القديم، بل بفهم مسارات تكوينها وتحولها. وتختلف الدراسة الحالية عنها في توجيه التحليل التاريخي نحو قضايا التنمية المستدامة والسياسات المعاصرة.

9- دراسة مانجر (Manger, 1994):

جاءت دراسة ليف مانجر بعنوان: (From the Mountains to the Plains: The Integration of the) (Lafofa Nuba into Sudanese Society)، واستهدفت دراسة التحولات التي شهدتها مجتمع اللفوفو وانتقال بعض جماعاته من الجبال إلى السهول، وتحليل أثر البيئة والإنتاج والأسواق والدولة والتفاعل الاجتماعي في إعادة تشكيل المجتمع المحلي. واعتمدت الدراسة منهج دراسة الحالة، والجمع بين التحليل التاريخي والعمل الأنثروبولوجي الميداني ودراسة التغير الاجتماعي والاقتصادي. وأظهرت أن انتقال المجتمعات وتكاملها مع الاقتصاد الأوسع لا يمثل تحولاً خطياً من (التقليدي) إلى (الحديث)، بل عملية معقدة تعيد تشكيل الهوية، وعلاقات الأرض، والإنتاج، والسلطة. كما بينت أهمية فهم المؤسسات المحلية والظروف البيئية عند تفسير التغير.

تتقاطع هذه الدراسة مع البحث الحالي في الاهتمام بعلاقة البيئة والحركة والمؤسسات المحلية بالتغير الاجتماعي، لكنها تركز على مجتمع محدد، بينما تسعى الدراسة الحالية إلى المقارنة بين حالات متعددة واستخراج مبادئ أوسع قابلة للتكييف التنموي.

10- دراسة كاتلي ولند وسكونز (Catley et al., 2013):

حمل الكتاب عنوان: (Pastoralism and Development in Africa: Dynamic Change at the Margins)، واستهدف مراجعة التصورات السائدة عن المجتمعات الرعوية في القرن الأفريقي، وتحليل استجابتها للجفاف والأسواق والنزاع والسياسات التنموية. واعتمد الكتاب دراسات حالة مقارنة متعددة، جمعت بين العمل الميداني والتحليل الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، والبيئي. وأظهرت دراساته أن الحركة الموسمية ليست مظهراً للتخلف، وإنما استراتيجية عقلانية لإدارة التفاوت المكاني والزمني في الماء والمرعى. كما أبرزت قدرة المجتمعات الرعوية على الابتكار وبناء الشبكات والتكيف، رغم التهميش الذي تمارسه بعض الدول وبرامج التنمية.

تستفيد الدراسة الحالية من هذا العمل في فهم القيمة التاريخية والتنموية لمسارات الرعي والحركة المرنة، لكنها تضيف تحليلاً لحقوق الانتفاع والذاكرة المكانية، وتقتصر تحويل هذه المعرفة إلى خرائط قانونية ومجالس مشتركة ومؤشرات لقياس النزاعات وحالة المرعى.

11- دراسة غولدي وأرميتاج (Guldi & Armitage, 2014):

جاءت الدراسة بعنوان: (The History Manifesto)، واستهدفت إعادة تأكيد الدور العام للتاريخ في معالجة القضايا الكبرى طويلة المدى، بعد هيمنة التخصصات الدقيقة والدراسات قصيرة النطاق. واعتمد المؤلفان تحليلاً

نقدياً لاتجاهات الكتابة التاريخية، ومقارنة بين التاريخ طويل المدى والدراسات الجزئية، مع الدعوة إلى الاستفادة من البيانات والأدوات الرقمية في معالجة الأسئلة التاريخية الكبرى.

وخلصت الدراسة إلى أن المؤرخين يستطيعون الإسهام في قضايا المستقبل والسياسات العامة من خلال تفسير المسارات طويلة المدى، وتحديد نقاط التحول، وكشف البدائل التي أهملت أو استُبعدت. كما أكدت أن العودة إلى المدى الطويل لا تعني التخلي عن دقة التاريخ الجزئي، بل الاستفادة منه في بناء تفسيرات أوسع. تتفق الدراسة الحالية معها في الدعوة إلى استعادة الدور العام للتاريخ، لكنها تختلف عنها في تقديم نموذج تطبيقي مرتبط بالسودان، وفي تحويل هذا التوجه إلى مصفوفة تربط المورد التاريخي بالمشكلة الراهنة والتكيف ومؤشرات القياس.

12- دراسة فكرون والربيعي (2026م):

حملت الدراسة عنوان: (فاعلية المؤسسات العامة وانعكاسها على تنفيذ سياسات التنمية المستدامة في ليبيا)، واستهدفت تحليل العلاقة بين الأداء المؤسسي ومستوى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على التحديات الإدارية والتنظيمية التي تواجه المؤسسات العامة الليبية. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمدخل المؤسسي، من خلال تحليل الأدبيات والتقارير الرسمية المتعلقة بالإدارة العامة والتنمية المستدامة. وتوصلت إلى أن ضعف الحوكمة، والانقسام المؤسسي، وغياب التنسيق، وتراجع نظم المتابعة والتقييم تمثل عوائق رئيسة أمام تنفيذ السياسات التنموية. كما كشفت عن وجود فجوة بين التخطيط والتنفيذ بسبب محدودية القدرة المؤسسية، وأوصت بتعزيز الحوكمة وتطوير الإدارة والتحول الرقمي.

تتفق هذه الدراسة مع البحث الحالي في تأكيد أن نجاح السياسات التنموية يتوقف على المؤسسة المنفذة، لا على جودة الفكرة أو الخطة وحدها. غير أنها تدرس المؤسسات العامة في السياق الليبي من منظور إداري، بينما تركز الدراسة الحالية على الخبرة التاريخية والتراث في السودان، وتبحث في كيفية تكيفهما مؤسسياً وتحويلهما إلى سياسات قابلة للقياس.

13- الأطر والوثائق الدولية ذات الصلة:

شكلت وثائق اليونسكو إطاراً مرجعياً لتطور مفهوم التراث وعلاقته بالتنمية. فقد أُرست اتفاقية التراث العالمي لعام 1972م أسس حماية التراث الثقافي والطبيعي ذي القيمة العالمية البارزة، بينما وسعت اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي لعام 2003م مفهوم التراث ليشمل الممارسات والمعارف والمهارات التي تعيد المجتمعات إنتاجها ونقلها بين الأجيال. وقدمت توصية المشهد الحضري التاريخي لعام 2011م مقارنة تدمج حماية القيم

التاريخية في التخطيط الحضري والتنمية، بدل عزل المبنى الأثري عن محيطه الاجتماعي والمكاني. كما ربطت وثيقة (Culture for the 2030 Agenda) لعام 2018م الثقافة بأهداف التنمية المستدامة، وقدم إطار (Culture 2030 Indicators) لعام 2019م مؤشرات لقياس إسهام الثقافة في البيئة، والاقتصاد، والمعرفة، والمشاركة. تستفيد الدراسة الحالية من هذه الوثائق في تحديد مفاهيم التراث والصون والمشاركة وقياس الأثر، لكنها تختلف عنها في تركيزها على الخبرة التاريخية السودانية بوصفها مصدرًا للسياسات، وليس على حماية التراث الثقافي وحدها. كما تقترح أداة تطبيقية تربط المورد التاريخي بالمشكلة الراهنة والمبدأ القابل للنقل والتكيف المؤسسي والتقني ومؤشرات القياس.

التعقيب العام على الدراسات والكتابات السابقة:

يتضح من عرض الدراسات السابقة أنها توزعت على اتجاهات متعددة؛ ركز بعضها على الدعوة إلى توظيف التاريخ في فهم المشكلات المعاصرة وصناعة القرار، كما في دراستي نيوستادت وماي، وغولدي وأرميتاج. واهتم بعضها بدراسة خبرات سودانية محددة، مثل مشروع الجزيرة وسواكن والنوبة والأرض والمجتمعات المحلية. بينما تناول اتجاه ثالث الرعي والتنمية والمؤسسات العامة والقدرة على تنفيذ السياسات. وقد وفرت هذه الدراسات أساساً مهماً لفهم القيمة التطبيقية للتاريخ، لكنها عالجت موضوعاتها غالباً بصورة منفصلة؛ إذ تناولت بعض الأعمال الماء والزراعة، وركز بعضها على الأرض والرعي، واهتم بعضها بالمدن والتراث أو بالفاعلية المؤسسية. كما أن معظم الدراسات التاريخية انتهت عند التفسير والتوثيق، في حين ركزت الدراسات التنموية على الحاضر دون تحليل كافٍ للمسارات التاريخية التي أنتجته.

وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في:

- أهمية وضع الظواهر المعاصرة ضمن مساراتها التاريخية.
 - أن نجاح التقنيات والمشروعات يرتبط بالمؤسسات المنظمة لها.
 - أهمية الحركة الموسمية والمعرفة المحلية في إدارة البيئات المتغيرة.
 - دور المدن والمواقع التاريخية في تكوين الاقتصاد والهوية.
 - أهمية الحوكمة والقدرة المؤسسية في تنفيذ السياسات التنموية.
 - ضرورة تجنب النقل الحرفي للتجارب السابقة إلى الحاضر.
- وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها:
- تجمع بين التاريخ التطبيقي والتنمية المستدامة والتراث الحضاري في إطار واحد.

- تتناول حالات من الماء والزراعة والرعي والمدن والحرف والمؤسسات الأهلية.
- لا تكتفي بوصف الخبرة التاريخية، بل تخلص إمكان نقل مبادئها إلى الحاضر.
- تميز بين الممارسة التاريخية والمبدأ القابل للنقل منها.
- تربط التكيف المؤسسي والتقني بمؤشرات قابلة للقياس.
- تضع العدالة والمشاركة وحقوق المجتمعات ضمن شروط الاستفادة من التراث.
- تقترح إنشاء مرصد وطني وأطلس رقمي وتقييم للأثر الثقافي.

وتتمثل الفجوة العلمية في غياب دراسة سودانية متكاملة تجمع بين نقد الخبرة التاريخية وتحليل مشكلات التنمية المستدامة، ثم تحول العلاقة بينهما إلى أداة تطبيقية قابلة للاختبار والقياس. فالدراسات السابقة إما تاريخية تركز على تفسير الماضي، أو تنموية تركز على السياسات والمؤسسات المعاصرة، أو قطاعية تتناول الماء أو الرعي أو المدن بصورة منفصلة.

وبالنظر لموقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة، فإن هذه الدراسة الحالية تستفيد من أعمال التاريخ التطبيقي في بناء أساسها النظري، ومن الدراسات السودانية في تحديد الحالات والخبرات التاريخية، ومن دراسات الرعي والمؤسسات والتنمية في تفسير شروط التكيف والتنفيذ. لكنها لا تكرر أيّاً منها؛ إذ تعيد تركيب نتائجها ضمن إطار جديد هو (مصفوفة توظيف الخبرة التاريخية في التنمية). وتتمثل الإضافة الأصلية للدراسة في انتقالها عبر خمس مراحل مترابطة:

1- التحقق من المورد أو الخبرة التاريخية ونقد مصادرها.

2- تحديد المشكلة التنموية الراهنة.

3- استخراج المبدأ التاريخي القابل للنقل.

4- تصميم التكيف المؤسسي والتقني الملائم.

5- تحديد مؤشرات لقياس النتائج.

وبذلك تحتل الدراسة موقعاً وسيطاً بين البحث التاريخي والدراسة التطبيقية؛ فهي تحافظ على أدوات المؤرخ في نقد المصادر وتحليل التغير والاستمرار والسياق، لكنها توجه نتائج التحليل نحو تصميم السياسات واختبارها، من دون تحويل التاريخ إلى وصفة جاهزة أو إخضاعه بالكامل لمنطق الدراسات الإدارية والاقتصادية.

مفاهيم الدراسة وإطارها النظري:

1- التاريخ التطبيقي:

يقصد بالتاريخ التطبيقي استخدام أدوات المؤرخ ومعرفته بالتغير والاستمرار والسببية والسياق لفهم مشكلة حاضرة واختبار بدائل القرار. وهو يختلف عن البحث عن سابقة تؤيد موقفاً محدداً؛ لأن وظيفته كشف التعقيد، وتحديد الشروط التي صنعت نجاح تجربة أو إخفاقها. وقد بينت أدبيات التاريخ التطبيقي أن (التفكير عبر الزمن)، يساعد صانع القرار على توسيع مجال المقارنة وتجنب تشبيه الحاضر بماضي لا يماثله (Neustadt & May: 1986). وتقوم قيمة التاريخ هنا على ثلاثة أنواع من المعرفة، أولها معرفة المسار، أي كيف تشكل النظام القائم عبر تراكم القرارات. وثانيها معرفة التنوع، أي البدائل التي جُربت في مناطق وأزمنة مختلفة. وثالثها معرفة الحدود، أي الأسباب التي منعت مؤسسة ناجحة محلياً من العمل في سياق آخر. لذلك لا تكون الخبرة التاريخية وصفاً، وإنما قاعدة أدلة طويلة المدى.

2- التنمية المستدامة:

عرف تقرير (مستقبلنا المشترك) التنمية المستدامة بأنها تلبية احتياجات الحاضر من دون تقويض قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها (WCED: 1987)، ويضيف هذا البحث بعداً زمنياً آخر: لا يمكن حماية مصالح الأجيال القادمة من دون فهم كيف تشكلت حقوق الجيل الحاضر في الأرض، والماء، والمدينة، والمعرفة. فالاستدامة ليست إدارة للمستقبل وحده؛ إنها إدارة عادلة للعلاقة بين الماضي والحاضر والمستقبل.

3- التراث الحضاري:

يشمل التراث في هذا البحث المواقع والعمارة والقطع والوثائق، كما يشمل اللغات والروايات الشفوية والحرف والطقوس والمعارف البيئية ومؤسسات التعاون. وتؤكد اتفاقية 2003 لصون التراث الثقافي غير المادي أن المجتمعات تعيد خلق هذا التراث استجابة لبيئتها وتاريخها، وهو ما ينفي عنه الجمود (UNESCO: 2003)، ومن ثم فإن الصون لا يساوي تجميد الممارسة، بل دعم قدرتها على الاستمرار والتكيف مع صون حقوق أصحابها.

عرض البيانات وتحليلها

أ. من التراث بوصفه مخزوناً إلى التراث بوصفه قدرة:

يقترح البحث فهم التراث باعتباره (قدرة اجتماعية). ففناة تاريخية لا تحقق قيمة تنموية إذا اندثرت قواعد صيانتها، والحرفة لا تولد دخلاً إذا انفصل المنتج عن السوق وحقوق الحرفي، والموقع الأثري لا ينمي الإقليم إذا

تسربت عائداته خارج المجتمع المحلي. وتقاس القيمة، بناءً على ذلك، بما يتيح التراث من قدرة على إدارة مورد، أو إنتاج معرفة، أو خلق عمل لائق، أو تقوية انتماء جامع، أو تقليل خطر بيئي.

ب. التاريخ البيئي وإدارة الماء والزراعة:

ارتبط العمران في السودان تاريخياً بالنيل وروافده والأودية والأمطار الموسمية والمياه الجوفية. وكشفت المجتمعات عن حلول مختلفة بحسب البيئة: الساقية والشادوف والري الفيضي على النيل، الآبار والحفائر في البيئات الجافة، وتنظيم مواقيت الزراعة والحركة وفق دورات المطر والفيضان. ولا يجوز مساواة قدم الوسيلة باستدامتها؛ فقيمتها تكمن في المبادئ التي تحملها، مثل الاقتصاد في الطاقة، والصيانة الجماعية، والمواءمة مع الموسم، وتوزيع المخاطر بين أكثر من مصدر للعيش.

توضح تجربة مشروع الجزيرة جانباً آخر من العلاقة بين التاريخ والتنمية. فقد نشأ المشروع في سياق استعماري وربط الري والإدارة والإنتاج بعلاقات قانونية ومؤسسية معقدة، ثم تعرضت هذه البنية لتحولات متعاقبة بعد الاستقلال (Gaitskell, 1959; Barnett, 1977)، والدلالة التنموية ليست الدعوة إلى استعادة صيغة تاريخية بعينها، وإنما فهم أن أداء شبكة الري لا يتحدد بالمنشآت وحدها؛ بل بقواعد المسؤولية عن الصيانة، وعلاقة المزارع بالإدارة، ونظام الحوافز، وتوزيع المخاطر، والعائد. إن إصلاح البنية المائية من دون إصلاح المؤسسة التي تديرها يعيد إنتاج التعثر. وفي المناطق المطرية، راكم المزارعون معرفة بأنواع التربة ومواقيت البذر والأصناف المحلية وتغير المطر. ويمكن دمج هذه المعرفة مع بيانات الاستشعار عن بعد والتنبؤ المناخي. ويجب أن يتم الدمج عن طريق التجارب التشاركية، لا باستخراج المعرفة من أصحابها ثم استبعادهم. فالمزارع هنا شريك في إنتاج الدليل، وتصبح المقارنة بين الذاكرة الموسمية والبيانات المناخية وسيلة لتحسين القرار المحلي.

وتشير خبرة المجاعات والجفاف في السودان والساحل إلى أن الأزمة لا تنتج من نقص المطر وحده، بل من تفاعل المناخ والأسعار والحرب وإمكان الوصول إلى الأسواق وحقوق الانتفاع. وقد أبرزت دراسات المجاعة أن القدرة على الحصول على الغذاء أكثر تفسيراً من مجرد توافره الكلي (Sen, 1981). لذا ينبغي أن تشمل نظم الإنذار المبكر تاريخ الأسعار والهجرة وإغلاق المسارات والنزاع، وأن توثق مؤشرات المجتمعات المحلية التي تسبق تدهور سبل العيش.

ج. الرعي والحركة الموسمية وإدارة الأرض:

مثلت الحركة الموسمية استراتيجية عقلانية للاستفادة من موارد متغيرة مكانياً وزمنياً. وترتبط إدارة الأرض في السودان بتداخل نظم الملكية الرسمية وحقوق الانتفاع والأعراف المحلية، وهو ما يجعل تنظيم العلاقة بين

الزراعة والرعي ومسارات الحركة قضية تاريخية وقانونية، إلى جانب بعدها الاقتصادي والبيئي (أبو سليم، 1992م)، فالمسار ليس فراغاً بين نقطتين، وإنما بنية إنتاجية تتصل بالماء والمرعى والأسواق والعلاقات بين الرعاة والمزارعين. وعندما تتوسع الزراعة أو المشروعات أو المدن من دون حماية هذه البنية، تتحول المرونة التي كانت تقلل الضغط على المرعى إلى احتكاك ونزاع.

وتؤكد دراسات الرعي في السودان وشرق أفريقيا أن السياسات التي تعاملت مع الحركة باعتبارها تخلفاً أغفلت كفاءتها في البيئات غير المستقرة (Manger, 1994; Catley et al., 2013)، ولا يعني ذلك أن كل ممارسة رعوية مستدامة تلقائياً؛ فقد يؤدي تغير المناخ وزيادة القطعان وضعف الإدارة إلى ضغط يتجاوز القدرة التجديدية، المطلوب هو الجمع بين تاريخ المسارات وحقوق الانتفاع وبين الرصد البيئي الحديث.

ويمكن ترجمة هذه الخبرة إلى ثلاث سياسات مترابطة: خرائط قانونية رقمية للمسارات ومصادر الماء تُراجع مع المجتمعات؛ مجالس محلية مشتركة تملك صلاحية معالجة التعديلات والاتفاق على التوقيت؛ وخدمات متنقلة للصحة البيطرية والتعليم والتجارة تناسب الحركة بدل جعل الاستقرار القسري شرطاً للحصول على الخدمة. وتقاس النتيجة بانخفاض أيام إغلاق المسار، وتراجع النزاعات، وتحسن حالة المرعى ووصول الأسر إلى الخدمات.

د. المدن التاريخية والعمارة الملائمة للبيئة:

نشأت مدن السودان عند تقاطعات الماء، والتجارة، والدين، والإدارة. وتقدم سواكن مثلاً على مدينة بحرية ربطت البحر الأحمر بداخل السودان وبشبكة أوسع في الحجاز وشرق أفريقيا والمحيط الهندي (ضرار: 1981م). كما تكشف سنار وأم درمان والفاشر وبربر ودنقلا ومدن أخرى عن أشكال مختلفة من المركزية والأسواق والأحياء والعلاقات بين الريف والمدينة. وتفيد دراسة هذه المدن في فهم منطق المكان، لا في إعادة إنتاج صورتها القديمة (O'Casey & Spaulding, 1974). وقد شكّلت النوبة ممراً حضارياً بين وادي النيل وأفريقيا، وأسهم موقعها في نشوء شبكات طويلة المدى للتجارة والتفاعل السياسي والثقافي (Adams, 1977).

في العمارة التقليدية دروس في استخدام المواد المحلية، والظلال، والأفنية، والتهوية، وسماكة الجدران، والتدرج بين المجال العام والخاص. وهذه المبادئ قابلة للاختبار في الإسكان المعاصر لتقليل استهلاك الطاقة ورفع الراحة الحرارية. غير أن اعتمادها يحتاج إلى قياس هندسي للتكلفة والأداء والسلامة، وإلى تطوير أكواد بناء تسمح بالمواد المحلية المحسنة بدل إقصائها لمجرد أنها غير صناعية.

تطرح إعادة إعمار المدن المتضررة سؤالاً حاسماً: هل يعاد بناء المبنى فقط، أم تستعاد علاقة المجتمع بالمكان؟ توصي مقارنة المشهد الحضري التاريخي بدمج القيم الثقافية في التنمية الحضرية بدل عزل (الأثر) عن

محيطه (UNESCO, 2011). وهذا يقتضي جرداً قبل التدخل، وتوثيق الملكيات والذاكرة المكانية، ومشاركة السكان، وتقييم أثر الطرق والمباني الجديدة على النسيج الاجتماعي والتاريخي.

هـ. التراث والاقتصاد الثقافي المحلي:

يملك السودان مواقع مسجلة في قائمة التراث العالمي، منها جبل البركل ومواقع المنطقة النباتية، والمواقع الأثرية في جزيرة مروي، ومنتزه سنقنب البحري وخليج دنقنا وجزيرة مكوar (UNESCO World Heritage Centre, n.d)، كما يملك تراثاً واسعاً غير مدرج دولياً: مواقع محلية، وعمارة، وحرف، وموسيقى، ومرويات، ومأكولات، ومهرجانات، وطرق حج، وتجارة. لكن التسجيل الدولي لا يضمن التنمية تلقائياً. فقد يرفع الظهور العالمي من دون أن يحسن دخل المجتمع أو حماية الموقع.

وقد أكدت اتفاقية التراث العالمي أهمية حماية التراث الثقافي والطبيعي ذي القيمة العالمية البارزة، وربطت الحماية بمسؤولية الدول والتعاون الدولي (UNESCO, 1972). ولا يقتصر دور الثقافة في خطة التنمية المستدامة على حماية المواقع، بل يمتد إلى دعم التعليم والعمل والاقتصاد المحلي والمدن المستدامة والمشاركة الاجتماعية (UNESCO, 2018).

يتطلب الاقتصاد الثقافي المستدام سلسلة قيمة محلية: توثيقاً موثقاً، وحماية قانونية، وتدريباً للمرشدين والحرفيين، ومنتجات وخدمات مرتبطة بالهوية المحلية، وتسويقاً مسؤولاً، وآلية معلنة لتوزيع العائد. وينبغي تجنب السياحة التي تحول السكان إلى مشاهد أو تستنزف الموقع. والأفضل تحديد طاقة الاستيعاب، وتنظيم الزيارة، وإعادة نسبة من الإيراد إلى الصيانة والخدمات المحلية.

تواجه الحرف التقليدية ثلاثة أخطار: ضعف انتقال المهارة بين الأجيال، ورداءة التقليد التجاري، والاستيلاء على التصميم من دون منفعة للحرفيين. ويمكن معالجتها بمدارس تدريب مرتبطة بالأساتذة الحرفيين، وعلامات منشأ جماعية، وتوثيق التصاميم، وتمويل صغير متصل بالسوق، ومعايير جودة لا تمحو الفروق المحلية. ويظل حق المجتمع في تعريف تراثه واختيار ما يجوز تسويقه قيداً أخلاقياً أساسياً.

و. المؤسسات الأهلية والتكافل وبناء القدرة الاجتماعية:

عرف المجتمع السوداني صوراً متعددة للتعاون، منها النفير، والعونة، والتكافل المرتبط بالحي أو القرية أو الجماعة المهنية والدينية. وقد أتاحت هذه المؤسسات تعبئة العمل والموارد عند الزراعة والبناء والأزمات. وتكمن قيمتها التنموية في انخفاض كلفة التنسيق ووجود الثقة والمعرفة المحلية، لكن هذه المزايا لا تعني خلوها من التفاوت أو الاستبعاد (Sharfi, 2025, Pp 55 – 69).

يمكن للمشروعات العامة استخدام منطق النفير في صيانة الحفائر والمدارس والطرق الريفية، بشرط ألا يتحول العمل الأهلي إلى بديل مجاني عن مسؤولية الدولة أو عبء غير متكافئ على النساء والفقراء. ويجب أن تكون المساهمة طوعية وموثقة، وأن تقابلها موارد فنية ومالية عامة، وأن تشمل آلية للشكاوى والمساءلة. بهذا ينتقل التقليد من ممارسة ظرفية إلى شراكة واضحة الحقوق والالتزامات.

وتقدم الإدارة الأهلية وآليات الوساطة مادة تاريخية مهمة لفهم تسوية النزاعات والوصول إلى الموارد. غير أن استعادتها بلا نقد قد تثبت سلطات غير تمثيلية أو تتجاهل تحولات السكان والحدود. الأنسب هو تفكيك الوظائف الناجحة، مثل المعرفة بالأطراف وسرعة الوساطة، ثم إدماجها في مؤسسات محلية منتخبة أو خاضعة للمساءلة ومتوافقة مع القانون وحقوق الإنسان.

ز، الذاكرة التاريخية وبناء السلام:

أسهمت الحركة الوطنية السودانية في تشكيل الوعي السياسي الحديث، وفي بناء تصورات متعددة حول الوحدة الوطنية والاستقلال وعلاقة الدولة بالمجتمع. غير أن تعدد تياراتها الفكرية والسياسية يكشف أن الذاكرة الوطنية لم تكن رواية واحدة، وإنما نتاج تفاعل اتجاهات اجتماعية ودينية وإقليمية وسياسية مختلفة (بشير، 1987م). ولا تتحقق التنمية في بيئة يتكرر فيها العنف، ويظل توزيع الموارد موضوعاً للصراع، ويكشف التاريخ السوداني أن النزاع لا ينشأ من (اختلاف ثقافي)، مجرد، بل من تفاعل السلطة والأرض والماء والتهميش والتمثيل والحدود الإدارية، وقد ساهمت سرديات انتقائية في تحويل التنوع إلى تراتبية أو خصومة. لذلك ينبغي أن يكون استخدام التاريخ في بناء السلام تعديداً ونقدياً.

يتطلب ذلك حفظ الشهادات والوثائق من أطراف متعددة، وإتاحة الأرشفة وفق ضوابط الخصوصية، وتعليم تاريخ يميز بين الدليل والرواية، ومتاحف ومراكز ذاكرة لا تبرر العنف ولا تختزل الضحايا. وتقيد الرواية الشفوية في استعادة أصوات غابت عن الوثيقة الرسمية، لكنها تحتاج إلى المقارنة ونقد الذاكرة والسياق. وتصبح الذاكرة مورداً للسلام حين تساعد على الاعتراف بالضرر وفهم أسبابه وبناء ضمانات عدم التكرار.

ح. نقد توظيف التاريخ والتراث:

يحمل توظيف الماضي خمسة أخطار. الأول هو الانتقائية، حين تختار السلطة تجربة تؤيد سياستها وتتجاهل الشواهد المخالفة. والثاني هو الرومانسية، أي افتراض أن كل قديم متوازن وعادل. والثالث هو تجميد الهوية، مع أن الثقافة تتغير وتتداخل. والرابع هو تحويل التراث إلى سلعة من دون حقوق لأصحابه. والخامس هو استخدام رواية تاريخية واحدة في مجتمع متعدد (اليونسكو، 2015م).

لمواجهة هذه المخاطر، يجب إخضاع كل مقترح لأربعة اختبارات: صحة الدليل التاريخي وتعدد مصادره؛ ملائمة السياق البيئي والاجتماعي الراهن؛ عدالة توزيع المنافع والأعباء؛ وإمكان قياس النتيجة ومراجعتها. كما ينبغي أن يملك المجتمع حق الاعتراض والمشاركة، وأن تراجع الخطة دورياً. فالمعيار ليس أصالة الممارسة وحدها، بل قدرتها على تحقيق منفعة عامة من دون إضرار بحقوق الناس أو البيئة (عثمان، د ت).

ط. دراسات الحالة التاريخية التطبيقية:

لا يكفي الاستدلال بالتجارب التاريخية بمجرد الإشارة إليها؛ لأن الإفادة التنموية من التاريخ تقتضي تحليل السياق الذي نشأت فيه الممارسة، والمؤسسات التي نظمته، والعوامل التي ضمنت استمرارها أو أدت إلى تراجعها. وبناءً على ذلك، اختيرت ثلاث حالات تمثل تنوع البيئات والموارد والوظائف التنموية في السودان: مشروع الجزيرة بوصفه نموذجاً للعلاقة بين التقنية والمؤسسة؛ وسواكن بوصفها نموذجاً للمدينة التاريخية والاقتصاد التجاري والثقافي؛ ومسارات الرعي والحفائر بوصفها نموذجاً لإدارة الأرض والمياه والحركة الموسمية. ويجري تحليل كل حالة وفق عناصر موحدة تشمل السياق التاريخي، والمصادر، والوظيفة، والتنظيم المؤسسي، وأسباب النجاح أو التراجع، والعناصر القابلة للنقل إلى الحاضر، والعناصر التي لا تصلح للنقل، ومؤشرات قياس الأثر.

1- مشروع الجزيرة: العلاقة بين التقنية والمؤسسة:

أ- السياق التاريخي:

نشأ مشروع الجزيرة في سياق التوسع في الزراعة المروية خلال الحكم الثنائي، وارتبط في بداياته بزراعة القطن وتوفير محصول نقدي للأسواق والصناعة البريطانية. وقد ساعد موقع الجزيرة بين النيلين الأزرق والأبيض، وانبساط سطحها وقربها من مصادر المياه، على إنشاء شبكة واسعة للري. وبعد استقلال السودان أصبح المشروع من أهم ركائز الاقتصاد الوطني ومصدراً للدخل والعمل والاستقرار السكاني.

ب- المصادر التي تثبت التجربة:

يمكن الاستناد في دراسة المشروع إلى كتاب الكاتب غيتسكيل: (Gezira: A Story of Development in the Sudan)، الذي يعرض نشأة المشروع وتنظيمه وتطوره، وكذلك كتاب بارنت: (The Gezira Scheme: An Illusion of Development)، الذي يقدم قراءة نقدية لآثاره الاقتصادية والاجتماعية. ويتيح الجمع بين المرجعين مقارنة الرواية المؤسسية التي أبرزت إنجاز المشروع بالنقد الذي كشف اختلالات السلطة والعائد وعلاقات الإنتاج (Gaitskell, 1959; Barnett, 1977).

ج- وظيفته في زمنه:

أدى المشروع وظائف متعددة؛ فقد وفر القطن للتصدير، وأسهم في تمويل الدولة، وأنشأ بنية للري والإنتاج والتسويق، واستوعب أعدادًا كبيرة من المزارعين والعمال. كما أسهم في نشوء مجتمعات مستقرة نسبيًا حول القنوات ومراكز الخدمات والأسواق (Gaitskell, 1959; Barnett, 1977).

د- المؤسسة المنظمة:

لم يعتمد المشروع على شبكة الري وحدها، بل قام على علاقة مؤسسية جمعت الحكومة وإدارة المشروع والمزارعين والجهات المسؤولة عن التمويل والتسويق. ونظمت هذه العلاقة توزيع الأرض والمياه، والدورات الزراعية، وتوفير المدخلات، والإشراف الفني، وتقاسم العائد. ولذلك لا يمكن تفسير نجاح المشروع في بعض مراحله بالمنشآت الهندسية وحدها، وإنما بالتكامل بين التقنية والتنظيم والصيانة والإدارة (Gaitskell, 1959; Barnett, 1977).

هـ- أسباب النجاح والتراجع:

ارتبط نجاح المشروع في مراحله الأولى بوجود إدارة موحدة، وشبكة ري مترابطة، ونظام محدد للإنتاج والتسويق، وتوزيع واضح نسبيًا للمسؤوليات. أما تراجعاه فارتبط بتراكم مشكلات الصيانة، وضعف التمويل، وتعدد القرارات المؤسسية، وتغير السياسات الزراعية، وتراجع مشاركة المنتجين، وعدم مواكبة نظم الإدارة للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية (Barnett, 1977; Plusquellec, 1990; World Bank, 2000; Goelnitz & Al-Saidi, 2020).

و- ما يمكن نقله إلى الحاضر:

يمكن الاستفادة من مبدأ التكامل بين إدارة المياه والإنتاج والتمويل والتسويق، ومن أهمية وجود مؤسسة واضحة للصيانة وتوزيع المسؤوليات. كما يمكن تطوير مشاركة المزارعين في القرار، وتنويع المحاصيل، واستخدام نظم الري الأكثر كفاءة، وربط الإنتاج بالتصنيع الزراعي والأسواق المحلية (World Bank, 2000; Goelnitz & Al-Saidi, 2020).

ز- ما لا يصلح للنقل:

لا يصلح استعادة النموذج المركزي القديم بصورته الكاملة، ولا الاعتماد على محصول واحد، ولا فرض القرارات الزراعية دون مشاركة المنتجين. كما لا يمكن نقل علاقات الإنتاج التي نشأت في السياق الاستعماري إلى الحاضر دون مراجعة آثارها في الحقوق والعدالة وتوزيع العوائد (Barnett, 1977; World Bank, 2000; Goelnitz & Al-Saidi, 2020).

ح- مؤشرات قياس الأثر:

يقترح الباحثان قياس أثر التحديث من خلال كفاءة استخدام المياه، ومساحة الأراضي المزروعة، وإنتاجية الفدان، ودخل المزارعين، ونسبة الفاقد في القنوات، ومستوى مشاركة المنتجين في الإدارة، وعدالة توزيع الخدمات والعوائد.

2- سواكن: المدينة والتجارة والاقتصاد الثقافي:

أ- السياق التاريخي:

مثّلت سواكن واحدًا من أهم موانئ البحر الأحمر، وأسهم موقعها في ربط السودان بالحجاز ومصر وشبه الجزيرة العربية وموانئ المحيط الهندي. وأدت المدينة وظائف تجارية ودينية وسياسية، خاصة في حركة الحجاج، وتبادل السلع وانتقال السكان والثقافات. كما عكست عمارتها المرجانية أنماطًا من التكيف مع البيئة الساحلية والحرارة والرطوبة (Abubakr Mohammed & Markaz, 2016).

ب- المصادر التي تثبت التجربة:

تستند دراسة سواكن إلى المصادر التاريخية والوثائق المتعلقة بتجارة البحر الأحمر والحج والإدارة، وإلى دراسة محمد صالح ضرار عن تاريخ سواكن والبحر الأحمر، فضلاً عن السجلات والآثار والمباني المتبقية في المدينة (ضرار، 1981م).

ج- وظيفتها في زمنها:

قامت سواكن بوظيفة الميناء التجاري ومركز تجمع القوافل ومحطة للحجاج، كما كانت مجالاً للحرف والخدمات البحرية والتبادل الثقافي. ولم تكن قيمتها ناتجة عن مبانيها فقط، وإنما عن شبكات التجارة والحركة والعمل والمعرفة التي ارتبطت بها (Abubakr Mohammed & Markaz, 2016).

د- المؤسسة المنظمة:

نُظمت الحياة في سواكن من خلال سلطات سياسية وإدارية متعاقبة، وجماعات التجار وأصحاب السفن والحرفيين، فضلاً عن الأعراف المنظمة للملكية والأسواق والموانئ. كما أدت الروابط العائلية والتجارية دوراً في تمويل النشاط الاقتصادي وتبادل الثقة والمعلومات (Abubakr Mohammed & Markaz, 2016).

هـ- أسباب النجاح والتراجع:

أسهم الموقع البحري، واتصال المدينة بطرق الحج والتجارة، وتوافر الخدمات والأسواق، في ازدهار سواكن وتحولها إلى مركز مهم للتجارة بين الداخل الإفريقي والحجاز ومصر والمحيط الهندي. أما تراجعها فارتبط بتحول

النشاط المينائي إلى ميناء بورتسودان، وتغير تقنيات النقل البحري، وضعف صيانة المباني، وتراجع الوظائف الاقتصادية التي كانت تمنح المدينة حيويتها (Peacock, 2012; Taha, 2013)، وتؤكد الدراسات أن سواكن كانت من أبرز موانئ ساحل البحر الأحمر منذ القرن الخامس عشر حتى مطلع القرن العشرين، قبل أن يحل ميناء بورتسودان محلها خلال الحكم البريطاني.

و- ما يمكن نقله إلى الحاضر:

يمكن توظيف سواكن في تنمية السياحة الثقافية، وإحياء الحرف المحلية، وتدريب الشباب على ترميم المباني التاريخية، وإنشاء مسارات للزيارة تربط عمارتها بتاريخ التجارة والحج والبحر الأحمر. كما يمكن دعم المشروعات الصغيرة التي يقدمها سكان المنطقة في مجالات الإرشاد والضيافة والحرف والخدمات الثقافية، شريطة أن يتم ذلك ضمن خطة متكاملة تشارك فيها الجهات الرسمية والسكان المحليون وأصحاب المصلحة (Ashley et al., 2014)، وقد أبرزت الدراسات الخاصة بسواكن أهمية المشاركة المتساوية للمجتمع المحلي في تحديد قيم الموقع ووضع خطط المحافظة عليه.

ز- ما لا يصلح للنقل:

لا يمكن إعادة سواكن إلى وظيفتها المينائية القديمة بالصورة نفسها، كما لا ينبغي تحويلها إلى متحف منفصل عن سكانها. ولا يصلح الترميم الشكلي الذي يحافظ على واجهات المباني من دون معالجة قضايا الملكية والخدمات وحقوق المجتمع المحلي والعائد الاقتصادي؛ إذ تتطلب المحافظة المستدامة على المدينة تبني مقاربة متكاملة تراعي السياق المحلي، وتضمن مشاركة السكان وأصحاب المصلحة في التخطيط والتنفيذ والانتفاع من مشروعات إحياء الموقع (Ashley et al., 2014; Taha, 2013).

ح- مؤشرات قياس الأثر:

يرى الباحثان بأن المؤشرات تتمثل في عدد المباني التي جرى صونها وفق المعايير العلمية، وعدد فرص العمل المحلية، ودخل الحرفيين والأسر، ونسبة مشاركة السكان في إدارة الموقع، وعدد الزوار، وحجم الإنفاق المحلي، واستمرار المهارات والحرف المرتبطة بالمدينة.

3- مسارات الرعي والحفائر: الأرض والحركة والإدارة الجماعية:

أ- السياق التاريخي:

اعتمدت جماعات الرعاة في مناطق واسعة من السودان على الحركة الموسمية بين موارد المياه والمراعي، تبعاً لتغير كميات الأمطار وتوزيع الغطاء النباتي. وارتبطت هذه الحركة بمسارات معروفة ومحطات للمياه وأسواق

ومناطق للتبادل مع المجتمعات الزراعية. كما مثلت الحفائر وسيلة مهمة لحصاد مياه الأمطار وتخزينها، وتوفير المياه للسكان والحيوان خلال مواسم الجفاف (Manger, 1994; Catley et al., 2013; United Nations Environment Programme [UNEP], 2007)، وتؤكد المصادر أن الحركة والاستخدام المشترك للموارد يمثلان من أهم وسائل الرعاة في مواجهة التقلبات البيئية في الأراضي الجافة (<https://www.fao.org>).
ب- المصادر التي تثبت الممارسة:

يمكن إثبات هذه الممارسات من خلال الوثائق المتعلقة بالأرض وحقوق الانتفاع، والدراسات التاريخية والاجتماعية للمجتمعات المحلية، والخرائط والسجلات الإدارية، إلى جانب الدراسات المعاصرة للرعي والتنمية في إفريقيا. وتفيد في ذلك أعمال أبي سليم عن الأرض ونظم حيازتها في السودان، وما نجر عن تكيف المجتمعات الرعوية في تلال البحر الأحمر، وكاتلي ولند وسكونز عن الرعي والتنمية في إفريقيا، فضلاً عن تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتعلقة بالحركة الرعوية والتغيرات البيئية في السودان (أبو سليم، ١٩٩٢) (Manger, 1994; Catley et al., 2013; UNEP, 2007).

ج- وظيفتها في زمنها:

وفرت المسارات للرعاة إمكانية الوصول الموسمي إلى المياه والمراعي والأسواق، وساعدت الحركة على توزيع الضغط الرعوي وتجنب الاستخدام المستمر لمورد واحد. أما الحفائر فأسهمت في حصاد مياه الأمطار وتخزينها، ودعمت التجمعات البشرية والحيوانية خلال فترات الجفاف، وربطت بين إدارة المياه والعمل الجماعي والصيانة المحلية (Manger, 1994; FAO, n.d.; Catley et al., 2013)، وتشير منظمة الأغذية والزراعة إلى انتشار الحفائر بوصفها إحدى وسائل حصاد المياه في شمال السودان، وإلى ارتباط إدارة موارد المياه في المجتمعات الرعوية بأشكال من التنظيم والتعاون المحلي (<https://www.fao.org>).

د- المؤسسة المنظمة:

نظمت الأعراف المحلية توقيت الحركة، وحدود الانتفاع، والوصول إلى موارد المياه، وتسوية النزاعات بين الرعاة والمزارعين. وشاركت القيادات المحلية وأصحاب المعرفة بالبيئة في تحديد المسارات وإدارة نقاط المياه، بينما اعتمد إنشاء الحفائر وصيانتها على أشكال مختلفة من العمل الجماعي والتعاون في الحفر والتنظيف وإزالة الطمي (أبو سليم، 1992)، (Manger, 1994; FAO, n.d.)، وقد قامت حيازة بعض مراعي موسم الجفاف في السودان على حقوق جماعية وقواعد عرفية غير مكتوبة تشرف عليها القيادات القبلية والمحلية (نايل وآخرون، 2024).

هـ- أسباب النجاح والتراجع:

نجحت هذه النظم بسبب مرونتها وارتباطها بمعرفة دقيقة بتغيرات المطر والمراعي وموارد المياه وطرق الحركة، وبسبب وجود قواعد محلية للتفاوض وتنظيم الانتفاع وتسوية النزاعات. غير أنها تراجعت نتيجة التوسع الزراعي غير المنظم، وإغلاق بعض المسارات أو تضيقها، وتدهور المراعي، والنزاعات المسلحة، وضعف الاعتراف القانوني بحقوق الحركة، وتغير أنماط الإدارة المحلية، فضلاً عن الضغوط المناخية والبيئية (Manger, 2013; Catley et al., 2007; UNEP, 1994)، وقد أدى التوسع الزراعي في مناطق من السودان إلى تقليص المراعي وقطع بعض مسارات انتقال الماشية بين مراعي موسمي الجفاف والأمطار وموارد المياه.

و- ما يمكن نقله إلى الحاضر:

يمكن الاستفادة من مبدأ الحركة المرنة المرتبطة بحالة الموارد، وإشراك الرعاة والمزارعين في تخطيط المسارات وإدارتها، وربط المعرفة المحلية بصور الأقمار الصناعية ونظم المعلومات الجغرافية. كما يمكن تسجيل المسارات وتحديثها قانونياً، وتأهيل الحفائر ونقاط المياه، وإنشاء لجان مشتركة لإدارة المياه والمراعي وتسوية النزاعات (Catley et al., 2013)، وقد أظهرت تجربة استخدام صور الأقمار الصناعية في ولاية سنار إمكان رصد التعديلات الزراعية على مسارات الماشية وإعادة تحديدها، بما يساعد على تقليل الاحتكاك بين الرعاة والمزارعين (https://www.fao.org).

ز- ما لا يصلح للنقل:

لا يصلح نقل جميع الأعراف القديمة إلى الحاضر من دون فحصها من منظور العدالة والتمثيل؛ إذ قد تؤدي بعض البنى التقليدية إلى ضعف مشاركة النساء والشباب والجماعات الأقل نفوذاً في إدارة الموارد واتخاذ القرارات. كما لا تكفي الإدارة العرفية وحدها في ظل التوسع السكاني، والتغير المناخي، وتعدد السلطات، وتزايد المنافسة على الأرض والمياه؛ ولذلك ينبغي دمج القواعد العرفية المفيدة في إطار قانوني ومؤسسي حديث يضمن المشاركة العادلة، ويحدد الحقوق والمسؤوليات، ويهيئ آليات واضحة لتسوية النزاعات (Catley et al., 2013; UNEP, 2007).

ح- مؤشرات قياس الأثر

يري الباحثان بأن المؤشرات تشمل عدد المسارات المسجلة والمفتوحة، وعدد النزاعات المرتبطة بالأرض والمياه، ومدة توافر المياه في الحفائر، وجودة المياه، وحالة الغطاء النباتي، والمسافة التي تقطعها القطعان للوصول إلى الموارد، ونسبة مشاركة الرعاة والمزارعين والنساء في لجان الإدارة.

جدول رقم (1) مقارنة تحليلية بين الحالات التاريخية المختارة ودلالاتها التنموية

الحالة	المورد التاريخي	المؤسسة المنظمة	الدرس القابل للنقل	أهم مؤشر
مشروع الجزيرة	الري والزراعة المنظمة	الإدارة والمزارعون ونظام الإنتاج	تكمال الماء والإنتاج والصيانة والتسويق	إنتاجية الأرض وكفاءة المياه
سواكن	الميناء والمدينة والتراث	التجار والحرفيون والإدارة المحلية	ربط الصون بالاقتصاد المحلي وحقوق السكان	الدخل المحلي وحالة المباني
المسارات والحفائر	المرعى والمياه والحركة	الأعراف والقيادات ولجان الانتقاع	الإدارة المرنة والمشاركة للموارد	النزاعات وتوافر المياه وحالة المرعى

* المصدر: إعداد الباحثين استنادًا إلى: (Gaitskell, 1959; Barnett, 1977) – ضرار، 1981؛ أبو سليم، 1992؛ Manger, (1994; Catley et al., 2013).

تكشف الحالات الثلاث أن القيمة التنموية للتجربة التاريخية لا تكمن في استعادة الأدوات القديمة بصورتها الأصلية، وإنما في فهم العلاقة التي ربطت المورد بالمؤسسة والقواعد الاجتماعية، والصيانة، وتوزيع الحقوق، والعوائد. فشبكة الري لا تستدام من دون مؤسسة للصيانة ومشاركة المنتجين، والمبنى التاريخي لا يحقق تنمية من دون اقتصاد محلي وحقوق واضحة للسكان، ومسار الرعي لا يؤدي وظيفته من دون اعتراف قانوني وتفاوض بين مستخدمي الأرض. وتمثل هذه الخلاصة الأساس الذي تنطلق منه (مصفوفة التاريخ من أجل التنمية). ط. مصفوفة توظيف الخبرة التاريخية في التنمية:

يقترح البحث مصفوفة تحليلية تتكون من خمس حلقات مترابطة، تهدف إلى تحويل المعرفة التاريخية من مادة وصفية عن الماضي إلى أداة تسهم في تصميم السياسات والبرامج التنموية المعاصرة. تبدأ المصفوفة بتحديد المورد أو الخبرة التاريخية، ثم تشخيص المشكلة الراهنة المرتبطة بها، واستخلاص المبدأ القابل للإفادة والنقل، وتصميم التكيف المؤسسي والتقني الملائم للواقع الحالي، وتنتهي باختيار مؤشر قابل للقياس لتقييم النتائج. وتساعد هذه الحلقات على تجنب الانتقال المباشر من عرض التجربة التاريخية إلى تقديم توصيات عامة لا تراعي اختلاف الظروف الزمنية والتقنية والمؤسسية.

جدول رقم (2) مصفوفة توظيف الخبرة التاريخية في معالجة بعض قضايا التنمية

مؤشرات القياس	التكيف المؤسسي والتقني المقترح	المبدأ القابل للنقل	المشكلة الراهنة	المورد أو الخبرة التاريخية
عدد أيام توافر المياه ومستوى جودتها واستمرارية عمل المنشأة	تطوير التصميمات الهندسية، وتكوين لجان للمستخدمين، وإنشاء آليات مستدامة لتمويل الصيانة	الحفائر ونظم حصاد المياه	شح المياه وتذبذب الأمطار	التخزين الموسمي والإدارة والصيانة الجماعية

عدد النزاعات المسجلة، واستمرار المسارات، وحالة الغطاء النباتي	تثبيت المسارات في خرائط وأطر قانونية، وإنشاء مجالس مشتركة، وتطبيق نظم للرصد البيئي	مسارات الرعي التقليدية	النزاع على الموارد وتدهور المراعي	مرونة الحركة والتفاوض حول حقوق الانتفاع
استهلاك الطاقة، والراحة الحرارية، وكلفة الإنشاء والتشغيل	تطوير نماذج إسكان مختبرة، وإدماج الحلول الملائمة بيئياً في أكواد البناء	أنماط العمارة المحلية	ارتفاع درجات الحرارة وزيادة كلفة الطاقة	الاستفادة من الظل والتهوية الطبيعية والمواد المحلية
استمرارية المرفق، ومعدل المشاركة، وعدالة توزيع الأعباء والمنافع	إنشاء شراكات ممولة، ووضع قواعد واضحة للعمل التطوعي والمساءلة وتوزيع المسؤوليات	النفير والعونة	ضعف المشاركة المجتمعية وصيانة المرافق	التعبئة الجماعية والثقة والمسؤولية المحلية
الدخل وفرص العمل المحلية، واستمرار الحرف، وحالة صون المواقع	تطبيق الإدارة المجتمعية، وبناء سلاسل قيمة محلية، وحماية الحقوق الثقافية والفكرية	المواقع التاريخية والحرف التقليدية	البطالة وضعف الاقتصاد المحلي وتراجع بعض الحرف	توظيف القيمة الثقافية والمعرفة والمهارة المتوارثة

* المصدر: إعداد الباحثين في ضوء الربط بين الخبرة التاريخية ومتطلبات التنمية المستدامة.

ويجري تطبيق المصفوفة من خلال سبع خطوات متتابعة. تبدأ بتكوين فريق متعدد التخصصات يضم المؤرخين والمتخصصين الفنيين وممثلي المؤسسات وأصحاب المعرفة المحلية، ثم جمع المصادر المكتوبة والشفوية والمكانية المتعلقة بالممارسة التاريخية، والتحقق من سياقها الزمني، ووظائفها الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية. بعد ذلك تُفحص عناصر التجربة للتمييز بين المبادئ التي ما تزال صالحة للإفادة والممارسات التي فقدت صلاحيتها أو لا تتوافق مع المعايير القانونية والعلمية المعاصرة.

هـ. إطار مؤسسي مقترح للسودان:

يحتاج الانتقال من المبادرات المنفرقة إلى سياسة عامة إلى بنية مؤسسية خفيفة وفعالة. ويقترح البحث إنشاء (المرصد السوداني للتاريخ التطبيقي والتراث من أجل التنمية)، في شراكة بين الجامعات والهيئات المختصة بالتخطيط والآثار والثقافة والبيئة والحكم المحلي. لا يكون المرصد جهازاً بيروقراطياً جديداً بقدر ما يكون منصة للبيانات والمعايير والتجارب. ويتولى المرصد إعداد أطلس رقمي يربط المواقع والمعارف والمسارات بالمؤشرات البيئية والاجتماعية؛ ووضع بروتوكول للموافقة الحرة والمسبقة عند توثيق معرفة المجتمعات؛ وتطوير دليل لتقييم الأثر الثقافي؛ وتمويل دراسات تطبيقية صغيرة؛ وحفظ النتائج في مستودع مفتوح مع حماية البيانات الحساسة. كما ينظم فرقاً إقليمية حتى لا تنحصر المعرفة والقرار في العاصمة.

ينبغي أن يصبح تقييم الأثر الثقافي جزءاً من دورة المشروع، إلى جانب التقييم البيئي والاجتماعي. ويبدأ التقييم قبل اختيار الموقع، ويحدد التراث المادي وغير المادي، وأصحاب الحقوق، والآثار المباشرة وغير المباشرة، وبدائل التجنب أو التخفيف، وخطة المتابعة. ويجب ألا يستخدم التعويض المالي لتبرير تدمير مورد غير قابل للاستعادة إذا كان هناك بديل معقول.

أما الجامعات، فيمكنها إنشاء مقررات في التاريخ التطبيقي، ومختبرات للخرائط التاريخية، وبرامج تدريب على التاريخ الشفوي والرقمنة، ومشروعات تخرج مشتركة مع المجتمعات والإدارات المحلية. ويستفيد الباحث التاريخي من العمل مع المهندس وعالم البيئة والاقتصادي والقانوني؛ لأن صلاحية المبدأ التاريخي لا تثبت داخل تخصص واحد.

مناقشة النتائج:

تؤكد النتائج السابقة أن الإسهام الأهم للتاريخ في التنمية لا يتمثل في استعادة تقنية قديمة أو نقل ممارسة تاريخية بصورة حرفية، وإنما في الكشف عن العلاقة بين التقنية والمؤسسة والسياق الاجتماعي. فالساقية ترتبط بحقوق المياه والعمل والصيانة، ومسارات الرعي ترتبط بالتفاوض والقانون والأسواق، والمدينة التاريخية ترتبط بالذاكرة والملكية، والحرفة ترتبط بنقل المهارات والحقوق وتوزيع العائد. وعندما تتقل السياسة الأداة وتتجاهل المؤسسة والسياق اللذين نظما عملها، تتراجع فرص استمرارها وفعاليتها.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه فكرون والربيعي من أن المؤسسات تمثل القناة التي تنتقل عبرها السياسات من مستوى الصياغة إلى مستوى التطبيق، وأن ارتفاع فاعليتها يعزز القدرة على تنفيذ السياسات التنموية، في حين يؤدي ضعفها إلى اتساع الفجوة بين الأهداف المعلنة والنتائج المتحققة (فكرون والربيعي، 2026م، ص 89). ويعزز ذلك ما تذهب إليه الدراسة الحالية من أن استعادة الخبرة التاريخية لا تحقق أثراً تنموياً بمجرد نقل الممارسة أو التقنية، بل تتطلب بناء مؤسسة قادرة على تكييفها وتنفيذها ومتابعة نتائجها.

وتُظهر النتائج كذلك أن المعرفة المحلية والعلم الحديث ليسا بديلين متنافسين، وإنما هما مصدران متكاملان للمعرفة. فالخبرة التاريخية والمحلية توفر معرفة تراكمية طويلة المدى ومؤشرات دقيقة مرتبطة بالسياق، بينما توفر الأدوات العلمية الحديثة إمكانات القياس والتنبؤ، والمقارنة، واختبار السلامة، والكفاءة. وتتحقق القيمة التنموية من الجمع المنضبط بينهما؛ فقد تكشف المعرفة المحلية موقعاً مناسباً لإنشاء الحفير، بينما يحدد الفحص الهندسي سلامة الموقع والتصميم، وقد تقترح العمارة المحلية مبادئ الظل والتهوية الطبيعية، بينما تختبر المحاكاة الحرارية كفاءتها وقابليتها للتطبيق المعاصر.

وتبين النتائج أيضاً أن العدالة ليست أثراً ثانوياً للتنمية، وإنما شرط أساسي لاستدامتها. فقد يحافظ مشروع على مبنى تاريخي، لكنه يؤدي إلى تهجير سكانه، أو يزيد عائدات السياحة مع إقصاء الحرفيين والمجتمع المحلي، أو يحمي أحد الموارد على حساب مستخدمين آخرين. ولذلك لا يكفي تقييم المشروعات بعدد المواقع المصونة أو الزوار أو الأنشطة المنفذة؛ بل ينبغي أن يشمل القياس توزيع الدخل والمنافع، والمشاركة في اتخاذ القرار، وحالة المورد، وحماية الحقوق، واستمرار انتقال المعرفة بين الأجيال.

كما تدعم النتائج الحاجة إلى التعامل النقدي مع المؤسسات والممارسات التاريخية؛ إذ لا تعني محلية الممارسة أو قدمها أنها عادلة أو صالحة للنقل تلقائياً. وينبغي إخضاع كل خبرة لاختبارات صحة الدليل، وملاءمة السياق المعاصر، وعدالة توزيع المنافع والأعباء، وإمكان القياس والمراجعة. ومن هنا تكتسب المصفوفة المقترحة أهميتها؛ لأنها تنقل توظيف التاريخ من الاستدعاء الرمزي للماضي إلى عملية منظمة تشمل التحليل، والتكيف، والتجريب، والقياس.

الخاتمة:

يملك السودان رصيداً تاريخياً وحضارياً يمكن أن يسهم في بناء المستقبل، لكن قيمة هذا الرصيد لا تتحقق بالاحتراف وحده. المطلوب تحويله إلى معرفة قابلة للفحص والتجريب، تربط بين ذاكرة المكان ومشكلات الناس الراهنة. وتبين الدراسة أن الخبرات الأكثر فائدة ليست بالضرورة أشهر الآثار، بل قد تكون قاعدة لصيانة مورد، أو معرفة بموسم، أو مساراً للحركة، أو أسلوباً في البناء، أو مؤسسة للتعاون.

يقوم التوظيف المسؤول على النقد، والتكيف، والمشاركة، والقياس. فالماضي لا يملك سلطة تلقائية على الحاضر، والحاضر لا يملك حق محو ذاكرة المجتمع باسم التحديث. وبين الطرفين مجال لسياسة تنموية تستفيد من الزمن الطويل، وتحمي التنوع، وتوزع المنفعة بعدل، وتبني قدرة الأجيال القادمة على الاختيار. بذلك يصبح التاريخ مكوّناً في جودة القرار، ويصبح صون التراث استثماراً في القدرة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للسودان.

النتائج:

توصل البحث إلى النتائج الآتية:

- 1- تمثل الخبرة التاريخية في السودان قاعدة معرفية مهمة للتنمية، لكنها موزعة بين الأرشفة والدراسات والذاكرة الشفوية والممارسات اليومية، ولا توجد آلية وطنية كافية لجمعها وتحليلها وربطها بصناعة القرار.
- 2- تكشف خبرات إدارة المياه والزراعة والرعي أن الاستدامة نتاج لتفاعل التقنية مع قواعد الانتفاع والصيانة والحوافز والمؤسسات، وليست خاصية تقنية مستقلة.

- 3- يمكن للمدن التاريخية والعمارة المحلية أن تسهما في إعادة الإعمار وتنشيط الاقتصاد الحضري وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، إذا أُدمجت القيم التاريخية والبيئية للمكان في التخطيط منذ مراحله الأولى.
- 4- يوفر التراث المادي وغير المادي فرصاً للعمل وتوليد الدخل، غير أن أثره التنموي يتوقف على بناء سلسلة قيمة محلية، وتحديد الحقوق، وإشراك المجتمعات، وضمان التوزيع العادل للعوائد.
- 5- تحمل مؤسسات التكافل والوساطة التقليدية خبرات قابلة للتطوير والاستفادة المعاصرة، شريطة إخضاعها لمبادئ التمثيل والمساءلة والمساواة، وعدم استخدامها بديلاً عن مسؤوليات الدولة.
- 6- قد يؤدي التوظيف الانتقائي للتاريخ إلى تعميق الانقسام وإعادة إنتاج بعض صور الإقصاء؛ ولذلك يتطلب توظيف الذاكرة في بناء السلام تعدد المصادر، ونقد الروايات، والتمييز بين الدليل التاريخي والأسطورة السياسية.

- 7- توفر مصفوفة توظيف الخبرة التاريخية في التنمية إطاراً قابلاً للاختبار يربط المورد التاريخي بالمشكلة الراهنة، والمبدأ القابل للنقل، والتكيف المؤسسي والتقني، ومؤشرات قياس النتائج، بما يحد من التوصيات العامة والإنشائية.

التوصيات:

- 1- إنشاء مرصد وطني للتاريخ التطبيقي والتراث من أجل التنمية، بشبكة إقليمية تضم الجامعات والمجتمعات والجهات العامة.
- 2- إدراج تقييم الأثر الثقافي ضمن المتطلبات الإلزامية للمشروعات الكبرى وإعادة الإعمار، وربطه بالتقييم البيئي والاجتماعي.
- 3- إعداد أطلس رقمي للمسارات التاريخية ومصادر الماء والمواقع والحرف والمعارف، مع حماية المواقع والبيانات التي قد يؤدي نشرها إلى الضرر أو النهب.
- 4- إطلاق برامج عاجلة لتوثيق التاريخ الشفوي والمعارف المهددة، وفق موافقة أصحابها وحقوقهم في الوصول والمنفعة.
- 5- اختيار مشروعات تجريبية في حصاد المياه والرعي والإسكان والاقتصاد الثقافي، وتطبيق المصفوفة المقترحة عليها قبل التوسع.
- 6- منح المجتمعات المحلية دوراً تعاقدياً في إدارة مواقع التراث، وتخصيص نسبة معلنة من الإيرادات للصون والخدمات المحلية.

- 7- حماية الحرف والتصاميم التقليدية بعلامات منشأ وحقوق جماعية وآليات تمنع الاستغلال التجاري غير المنصف.
- 8- إدخال التاريخ التطبيقي والخرائط التاريخية والتاريخ البيئي في برامج الجامعات، وتشجيع البحوث المشتركة بين العلوم الإنسانية والتطبيقية.
- 9- تطوير مناهج تاريخ مدرسية وجامعية تعرض تعدد الخبرات السودانية وتدريب على نقد المصادر، بدل تكريس رواية أحادية.
- 10- بناء مؤشرات لا تقيس النشاط فقط، بل تقيس حالة المورد، وعدالة توزيع المنفعة، وانتقال المعرفة، وخفض المخاطر والنزاعات.

قائمة المراجع:

- أبو سليم، محمد إبراهيم. (1992م). بحوث في تاريخ السودان: الأراضي، العلماء، الخلافة، بربر، علي الميرغني، بيروت: دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع.
- الأمم المتحدة. (2015م). تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2023م، نيويورك: الأمم المتحدة.
- بشير، محمد عمر. (1987م). تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900 – 1969م. بيروت: دار الجيل.
- ضرار، محمد صالح. (1981). تاريخ سواكن والبحر الأحمر. الخرطوم: الدار السودانية للكتب.
- عثمان، حسن. (د. ت.). منهج البحث التاريخي، القاهرة: دار المعارف.
- فكرون، عزالدين مختار، والربيعي، محمود البشير. (2026). فاعلية المؤسسات العامة وانعكاسها على تنفيذ سياسات التنمية المستدامة في ليبيا. مجلة أبحاث التنمية المستدامة في العلوم الإنسانية، 1(1)، ص ص 88-113.
- نايل، سعادة. (2024م). الحياة الجماعية للأراضي الرعوية في السودان: أدلة من شمال كردفان، تقرير فني منشور بموقع برنامج Sparc Knowledge لدعم الرعي والزراعة في الازمات المتكررة والمطولة، على الرابط التالي <https://www.sparc-knowledge.org> :
- اليونسكو. (2015م). المبادئ الأخلاقية لصون التراث الثقافي غير المادي، اعتمدتها اللجنة الدولية الحكومية لصون التراث الثقافي غير المادي في دورتها العاشرة، ويندهوك. جمهورية ناميبيا.
- Abubakr Mohammed, A. A., & Markaz, A. M. A. (2016). History of the Beja ports during the Islamic era (11 AH/632 CE–656 AH/1258 CE). Red Sea University Journal of Human Sciences, (1), 161–192. <https://doi.org/10.13140/RG.2.2.11239.21926>
- Adams, W. Y. (1977). Nubia: Corridor to Africa. Princeton University Press.
- Ashley, K. S., Osmani, M., Emmitt, S., Mallinson, M., & Mallinson, H. (2014). Impacts of cultural dynamics on conservation of Suakin, Sudan. Proceedings of the Institution of Civil Engineers: Engineering Sustainability, 167(6), 264–278. <https://doi.org/10.1680/esu.14.00018>
- Barnett, T. (1977). The Gezira Scheme: An Illusion of Development. Frank Cass.
- Catley, A., Lind, J., & Scoones, I. (Eds.). (2013). Pastoralism and Development in Africa. Routledge. <https://www.taylorfrancis.com/books/oa-edit>.
- Food and Agriculture Organization of the United Nations – Website. At the following link https://www.fao.org/policy-support/policy-themes/pastoralism/ar/?utm_source=chatgpt.com
- Gaitskell, A. (1959). Gezira: A Story of Development in the Sudan. Faber and Faber.

- Goelnitz, Anna, and Mohammad Al-Saidi. “Too Big to Handle, Too Important to Abandon: Reforming Sudan’s Gezira Scheme.” *Agricultural Water Management*, Vol. 241, 2020, Article 106396.
- Guldi, J., & Armitage, D. (2014). *The History Manifesto*. Cambridge University Press. <https://www.cambridge.org/core/publications/open-access/the-history> .
- Manger, L. O. (1994). *From the Mountains to the Plains: The Integration of the Lafofa Nuba into Sudanese Society*. Nordic Africa Institute.
- Neustadt, R. E., & May, E. R. (1986). *Thinking in Time: The Uses of History for Decision-Makers*. Free Press.
- O’Fahey, R. S., & Spaulding, J. L. (1974). *Kingdoms of the Sudan*. Methuen.
- Peacock, A. C. S. (2012). Suakin: A northeast African port in the Ottoman Empire. *Northeast African Studies*, 12(1), 29–50. <https://doi.org/10.1353/nas.2012.0009>
- Plusquellec, Hervé. *The Gezira Irrigation Scheme in Sudan: Objectives, Design, and Performance*. World Bank Technical Paper No. 120. Washington, D.C.: World Bank, 1990.
- Sen, A. (1981). *Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation*. Oxford University Press.
- Sharfi, M. “The Role of Nafeer and Social Networks in Sudan’s Humanitarian Response and the Challenges for International Aid,” *The Journal of Social Encounters*, Vol. 9, No. 1, 2025, pp. 55–69, <https://doi.org/10.69755/2995-2212.1330>.
- Spaulding, Jay. (1985). *The Heroic Age in Sinnār*. East Lansing, Michigan: African Studies Center, Michigan State University.
- Taha, S. (2013). *Attachment to abandoned heritage: The case of Suakin, Sudan*. Archaeopress.
- UNESCO World Heritage Centre. (n.d.). *Sudan*. World Heritage List. Retrieved September 12, 2026, from <https://whc.unesco.org/en/statesparties/sd>
- UNESCO. (1972). *Convention Concerning the Protection of the World Cultural and Natural Heritage*. UNESCO.
- UNESCO. (2003). *Convention for the Safeguarding of the Intangible Cultural Heritage*. UNESCO.
- UNESCO. (2011). *Recommendation on the Historic Urban Landscape*. UNESCO.
- UNESCO. (2018). *Culture for the 2030 Agenda*. UNESCO.
- UNESCO. (2019). *Culture 2030 Indicators*. UNESCO.
- United Nations Environment Programme. (2007). *Sudan: Post-conflict environmental assessment*. <https://www.unep.org/resources/assessment/sudan-post-conflict-environmental-assessment>

- United Nations High-Level Political Forum. (2022). Sudan Voluntary National Review 2022.
<https://hlpf.un.org/countries/sudan/voluntary-national-review-2022>
- World Bank. Sudan: Options for the Sustainable Development of the Gezira Scheme. Washington, D.C.: World Bank, 2000.
- World Commission on Environment and Development. (1987). Our Common Future. Oxford University Press.